الأمم المتحدة

E/CN.6/2008/NGO/22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2007
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الثانية والخمسون
٢٥ شباط/فبراير – ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨
البند ٣ '١' (ط) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للجامعيات؛ والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية؛ والاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء؛ والاتحاد العالمي للمرأة الريفية؛ واتحاد المحاميات الدولي؛ وبرنامج النص الصاعد؛ والتحالف النسائي الدولي؛ وجمعية الشابات المسيحية العالمية؛ ورابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والرابطة الدولية لأخوات المحبة؛ والرابطة الدولية للمشتغلات في الإذاعة والتلفزيون؛ والرابطة النسائية الدولية الأرمنية؛ وصندوق فرجينيا غيلدرسليف الدولي؛ والطائفة البهائية الدولية؛ ولجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ ومؤسسة "ألتروسا" الدولية؛ والمجلس الدولي للمرأة؛ والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية؛ والمجلس

* E/CN.6/2008/1.

220108 210108 07-65030 (A)

الوطني لنساء الولايات المتحدة؛ والمنظمة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا؛ ومنظمة زونتا الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

بيان

نحن الموقعين أدناه، المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأعضاء جميعا في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نوجه عنايتكم إلى القيادة المرموقة للصندوق الإنمائي فيما يتعلق بموضوع المناقشة للجنة وضع المرأة المعنون ''التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''.

فقد تولى الصندوق دورا قياديا في تعزيز إجراء تحليلات للميزانيات تراعي المنظور الجنساني على الصعيد الوطني. وتمثل الميزانيات ترجمة مالية لسياسات الحكومة وأولوياتها، إذ تحوِّل التعهدات المقطوعة إلى تخصيص فعلي للموارد. والميزانيات المراعية للمنظور الجنساني ليست ميزانيات مستقلة مخصصة للمرأة كما أنها لا تهدف فحسب إلى زيادة الإنفاق على البرامج المخصصة للمرأة.

وفي عام ٢٠٠٦، عمل الصندوق مع أكثر من ثلاثين بلدا في الترويج لتطبيق عملية وضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني ترتب على الكيفية التي ترتب بها نفقات الحكومة وإيراداتها آثارا مغايرة على الرجال والنساء، وتسلط الضوء على التباينات في مجالات مثل الدخل، والأصول، وسلطة اتخاذ القرارات، والخدمات الضرورية والمسؤوليات الاجتماعية لتقديم الرعاية التي لا بد من تناولها. ويتمثل أحد الجوانب المهمة لهذه العملية في جعل عمل المرأة، الذي لا تتقاضى أجرا عن الكثير منه، بارزا من الناحية الاقتصادية. كما لا يزال عدم المساواة بين الجنسين يشكل عاملا في إصابة الكفاءة الاقتصادية والتنمية البشرية بخسائر كبيرة. وقد ساعد تحليل الميزانيات الوطنية من زاوية تراعي المنظور الجنساني وفرها الصندوق الإنمائي، الحكومات على تعديل سياساتها وإعادة تخصيص مواردها للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويساعد وضع بيانات مصنفة حسب العمر والجنس ضمن الإحصاءات الوطنية على تبيان أن هناك تقدما يجري إحرازه.

وفي موزامبيق، أدت جهود الميزنة المراعية للمنظور الجنساني التي يبذلها الصندوق إلى إبراز، التباينات الجنسانية في استراتيجية البلد للحد من الفقر. واستجابة من الصندوق الإنمائي لأصوات المنظمات النسائية الداعية إلى ضرورة توجيه المزيد من الموارد نحو منع العنف ضد المرأة، عمل الصندوق مع مسؤولين حكوميين لكفالة مراعاة المنظور الجنساني لدى تقرير النفقات العامة في مجالي الصحة والعنف.

وأصدر الصندوق الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان منشورين؛ الأول دليل تدريبي لتعميق الفهم بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني بوصفها وسيلة لتعزيز حقوق المرأة،

والثاني مجموعة موارد تسدي النصح بشأن كيفية توظيف تقنيات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في أطر السياسات الوطنية لتلبية الاحتياجات الخاصة.

واستهدف برنامج ميزانيات الصندوق الإنمائي المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد المحلي بلوغ المستوى الذي يجري عنده تقديم الخدمات والموارد. ورعى الصندوق حلقات عمل لمسؤولين حكوميين ومحليين في موضوع الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتوجه هذه الاجتماعات انتباه الممثلين المنتخبين وموظفي الخدمة المدنية لما للمنظور الجنساني من أبعاد في عملية الميزنة. وفي تحرك من هذا القبيل جرى في مايسور، أطلقت الهند مبادرة لأحد الممثلين المنتخبين أسفرت عن إنشاء عيادة طبية مجانية للسكان المحليين الذين كانوا فيما مضى يضطرون للسير على الأقدام خمسة أميال والانتظار يومين لرؤية طبيب في مشفى خاص.

ويشكل تحليل الميزانية المراعية للمنظور الجنساني أداة قيّمة بيد الصندوق لتعزيز النهج الحقوقي، وهو نهج محوري لجميع أعماله. وتحليل الميزانية المراعية للمنظور الجنساني وسيلة لمساءلة الحكومات عن التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين، مثل منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بربط هذه التعهدات بتوزيع الموارد العامة واستخدامها وتوليدها.

وضمن منظومة الأمم المتحدة، عمل الصندوق على إظهار دور الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني في تعزيز الإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية في كافة أنحاء العالم، عن طريق إشراك أعضاء المجتمع المدني، لا سيما النساء اللاتي كثيرا ما يستبعدن، في مناقشة السياسات العامة في حقلي السياسة والاقتصاد. وتوفير التعليم والمعلومات أمران حاسمان في بناء الثقة لدى النساء والفتيات وفي مشاركتهن.

كما أطلق الصندوق دعوة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وفي عام ٢٠٠١، عندما شارك الصندوق في الدعوة إلى عقد المشاورة الأولى بشأن موضوع الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في بروكسل، لم تكن الخبرة في هذا المجال تتوافر إلا لعدد قليل من البلدان؛ وأما اليوم فهناك أكثر من سبعين بلدا ذات خبرة به. وفي ذلك المؤتمر، أقر الصندوق بالتعاون مع الاتحاد الأوربي وغيره من الكيانات الأوروبية، تنفيذ نظام الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني بحلول عام ٢٠١٥. ودعت أيضا وزارات المالية وشُعَبُ شؤون المرأة من منطقة شرق أفريقيا إلى إتباع سياسات تراعي الجوانب الجنسانية لدى تخصيص الموارد في الميزانيات.

ولا تمثل أنشطة الصندوق التي ورد وصفها في مجال تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سوى جانب واحد من جوانب عمله الحاسم لتعزيز وتشجيع حقوق المرأة ومشاركتها في كافة أنحاء العالم.

كما تولى الصندوق دورا مركزيا قياديا في تعزيز حقوق النساء والفتيات وتلبية احتياجاتهن في حالات الصراع وما بعد الصراع، وبالتالي فإنه يولي أيضا بالغ الاهتمام لموضوع الاستعراض لعام ٢٠٠٨ لدورة لجنة وضع المرأة وهو ”مشاركة المرأة في منع الصراعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع“. واحتل الصندوق، بالاشتراك مع عدة منظمات غير حكومية، مركز الصدارة في الدعوة لاعتماد قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ عن المرأة والسلام والأمن. ويعترف هذا القرار بأثر الصراع المسلح على النساء والفتيات، ويدعو إلى التنفيذ الكامل للقوانين الإنسانية لحقوق الإنسان من أجل حماية النساء والفتيات خلال الصراع وبعده، ويلفت الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات الصراع وما بعد الصراع، ويركز بصورة خاصة على الحماية من العنف الجنساني، لا سيما الاغتصاب، ويطلب أن يجري الأمين العام دراسة تضم بيانات عن النساء والفتيات في الصراعات المسلحة. ويتولى الصندوق رصد تنفيذ هذا القرار في مناطق الصراع حول العالم. كما أنشأ الصندوق بوابة على شبكة الإنترنت womenWarPeace.org، توجز عمله في مختلف البلدان التي تدور فيها صراعات، وتقدم نبذات جنسانية لكل بلد فضلا عن معلومات بشأن مسائل تتعلق بالنساء والفتيات والتحديات التي يواجهنها في تلك البلدان. وسيوفر الصندوق مساهمات قيّمة لهذه النقاشات بشأن التقدم المحرز في التنفيذ، والتحديات والممارسات الواعدة فيما يتعلق ببناء الشراكات من أجل العدل بين الجنسين في حالات ما بعد الصراع.

وأحدثت قيادة الصندوق في تشجيعها لحقوق النساء والفتيات لأكثر من ثلاثين عاما، تغيرا جوهريا في الفرص المتاحة أمامهن على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وسيواصل الصندوق تصديه لأوجه التمييز الصعبة والمتعددة الجوانب التي تواجهها النساء والفتيات حول العالم بشكل يومي، بالعمل مع الكثير من الشركاء على جميع المستويات نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن نؤيد بكل إخلاص ما يبذلونه من جهود.